

قال في رد المحتار لا يرد على مستحق عليه وجواب الثاني في ذلك ان من يرد عليه مستحق
مستحق للرد بالنصف الا في ذكوره فتقول ان النصف مال لا يستحق له غير مستحق
الكتاب وسوقه مكارا ولو اوجرت بعضه اولى ببعضه في كتاب اللطيف اي بعضه
اولي من اثار بعضه بسبب اوجه شريفة ذلك على استحقاق جميع الميراث بوجه الورد
بان يجعل لكل واحد منهم بقية تلك الامة فيجعل ما يقع مستحق لهم للوجه هذه الامة ولا يرد على اورد
لا يرد على الرحم في حقه ولا يذهب على ذلك ان هذا الاجتزاع بان يرد ذكوره حيث اجاب عن الاستدلال
المعصية هذه الامة على تاحدي في الضمان عن الرد في الرحم ببيان سبب ردوها ويخصص
حكمها بذلك للتباعد والاستدلال بما لا يدخل على سعد بن ابي ذؤانبة في قوله قال لا مال له لا يرد
الا انه في رد المحتار يجمع على ما في الحديث الا ان قال في رد المحتار في قوله ان سعد بن ابي ذؤانبة
ترث جميع المال له لم يرد عليه عدم وسبقه الوصية بما زاد على الثلث مع انه لا وارث له الا ابيه
واحدة فرد ذلك على صحة القول بالرد اذ لو لم يستحق الوصية على النصف بالرد لم يرد الوصية
بالنصف ولما كان يقول لا مال له في قوله لا يرد عليه الا ابيه لم يكن له اعتقاد ان السنت
ترث جميع المال الا في ذلك على انها من جملة الورثة والفرد واحد في قوله من سبقه من
عنه ابيه عن جوده ان يرد عليه السلام ورث الملا عن عني منها اي ورثها جميع المال ولا يكون ذلك
الا بطريق الرد في حديثه وان ذلك من الاستقوان النبي صلى الله عليه وسلم قال في قوله الميراث
لعتيها وعتيها والا بر الذي لو عنت ثم **ثم يسأل الباب** باب الرد عند التاليفين
اقسام اربعة لان الاصل لا يرد على من لا يكون في المسئلة لا يرد عليه او يكون وايضا
كان من يرد عليه ما حيز واحد او اكثر **ما ان يكون في المسئلة حيز واحد** من
يود عليه ما فضل في الفروض عند عدم من لا يود عليه في ذلك كما ذكرنا جعل
المسئلة من يرد عليهم اي يرد على الواحد كما اذا ترك بنتين او اثنتين او
جدة بنتين فاجعل المسئلة من اثنتين ولعل كل واحدة منهما نصف المال وهذا لان اصل
الرد

الرد كما كان في جنس واحد كان او متساويين في الاستحقاق وجميع المال عايد
اليهم على المسئلة فيكون النسبة على عدد رؤسهم كما في العصباء لو ترك بنتين او اثنتين
يؤتى المال على عدد رؤسهما فكذا من هنا فلان فرضه يرد عليه عدد رؤسهم فيقسم الباقي بينهم
على عدد رؤسهم فلو اوجرت قطعا للسادة **والثاني في الاقسام** **اذا اجتزعت حضانة او**
ثلثة اجناس من من يود عليه عند عدم من لا يود عليه اي الاجتزاع الواقع بين
من يود عليه انما يكون بين حنسين او ثلثة اجناس لا ازيد لان المسئلة في اعادة اهلها
فلا تصور الرد فلذلك لم يرد حنسين او اكثر **فاجعل المسئلة من سهامهم** اي من ايضا
الذين يرد عليهم الباقي الماخوذة من اصل المسئلة **اعني اثنتين اذا كان في المسئلة**
كيفية واحدة لام فالمصحيح في ستة لكل منهما سهم بالفرضية ولا عصبية حتى يستحق الباقي
فيرد الباقي عليهم فاجعل الاثنتين اصل المسئلة وانتم التركة عليهم نصفين فلكل واحدة
منهما نصف المال **او اوجعل المسئلة ثلثة اذا كان فيها ثلثة رؤس** كولي الام
مع الجدة والباقي مع الام ومن قال كولي الام مع الام فقد اتى في الاحكام ايقانه
اذا كان مع الام يلقى ولو اوجرت المصحيح في ستة ايضا ويصح السهام الماخوذة للورثة
المذكورة ثلثة فاجعلها اصل المسئلة وانتم المال الا ان يقدر تلك السهام فلولي الام ثلثان
في المال والجدية ثلثة وفي الصورة الثانية المصحيح في ستة ايضا لكن الفرضية على العكس
او من اربعة اذا كان نصف رؤسهم كبنيت وبنيت ابن او مع ام فالمصحيح ايضا في ستة
ومجموع السهام الماخوذة منها ربع ثلثة للبنات وواحدة للبنات الابن او الام فاجعل
المسئلة من الاربع واسمها الماخوذة ارباعا ثلث ارباعا للبنات وربع منها لام **اولي بنت الابن**
او بنت حمة اذا كان فيها ثلثان **وكذلك** كبنيتين او اثنتين اعيان بنتين وام او كان فيها
نصف رؤسهم كبنيت وبنيت ابن وام او ثلثة اخوات سترقات او اذا كان فيها نصف
ثلثة كانت اعيانها او علاتهم مع اثنتين لام ومع ام فالمصحيح في هذه الصورة